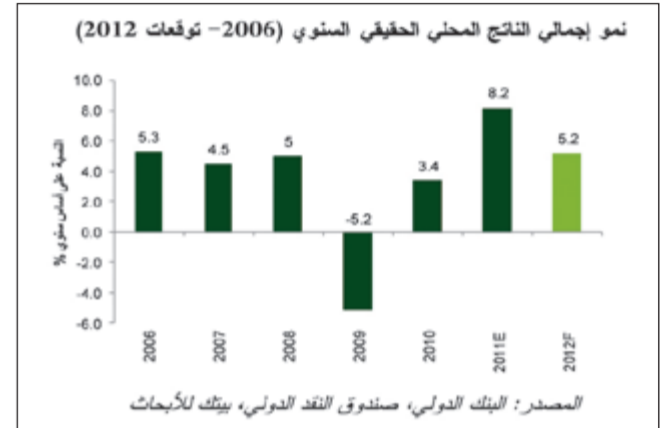
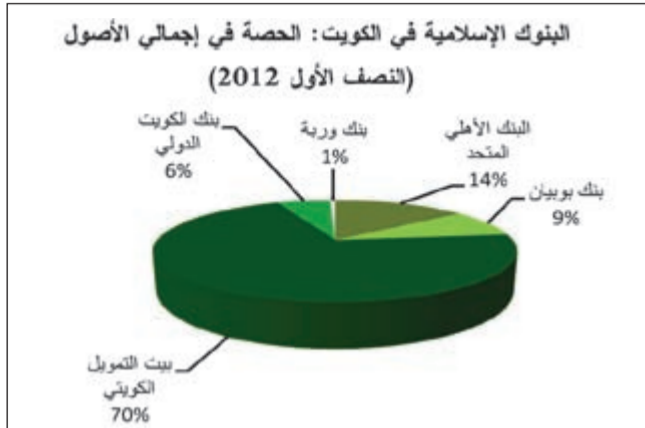


خام برنت يرتفع مقرباً من 111 دولاراً بسبب ليبيا وبحر الشمال

سنغافورة - رويترز: ارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي مقرباً من 111 دولاراً للبرميل أمس مواصلاً مكاسبه بعد أن انخفض إلى أدنى مستوى في شهر ونصف الشهر في الجلسة السابقة وسط مخاوف بشأن الامدادات مع تراجع إنتاج بحر الشمال والوضع الأمني في ليبيا. وارتفع سعر برنت 47 سنتاً إلى 110,50 دولاراً للبرميل بعد أن ارتفع إلى 110,75 دولاراً في وقت سابق من الجلسة، وانخفض برنت إلى 107 دولاراً للبرميل أول من أمس وهو أدنى مستوياته منذ الثالث من أغسطس.

«بيتك»: توقع نمو القروض بنسبة 5,2% في الكويت خلال 2012



سنوي) لتصل إلى 11,2 مليار دينار كما في نهاية النصف الأول من 2012. ويرجع العامل الرئيسي في النمو إلى بنك بوبيان (+13,3%) على أساس سنوي لتسجل 1,2 مليار دينار، وبنك الكويت الوطني (+7,2%) على أساس سنوي لتسجل 1,7 مليار دينار، ثم بيت التمويل الكويتي (+4,5%) على أساس سنوي لتسجل 0,7 مليار دينار، ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التمويل إلى الودائع بالنسبة للبنوك الإسلامية في الكويت بشكل كبير من 88,2% إلى 85,7% كما في النصف الأول من 2011 إلى 2012، نظراً لتجاوز نمو الودائع لنمو التمويل.

ويتوقع أن تكون زيادة النمو الكلي للتمويل في النصف الأول من 2012 من نسبة 7,7% على أساس سنوي، منخفضة من نمو بنسبة 41,2% على أساس سنوي مسجلة في الربع الأول من 2012، ومن المتوقع أن يكون نمو التمويل عند 11,3% لسنة 2012 ككل (2011: +18,1%)، كما يتوقع أن يتراجع ذلك معدل نمو سنوي بنسبة 9,3% لسنة 2012. وبالتالي، انخفض معدل التمويل إلى الودائع لتصل إلى 85,7% (2011: 85,1%)، وفيما يتعلق بجسوة الأصول، بلغت القروض المتعثرة في الكويت ذروتها في عام 2012. ومع ذلك، من المتوقع أن تنزل معدلات القروض المتعثرة مرتفعة بالنسبة لبعض البنوك في عام 2012.

لتزال توقعات النمو الاقتصادي الكويتي على المدى القريب جيدة، وادى ارتفاع أسعار النفط إلى نمو فوائض مالية ضخمة مما شجع على تكثيف الإنفاق الحالي، الذي حفز بدوره الزيادة في الاستهلاك المحلي. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يدفع قلة المعروض في أسواق الطاقة العالمية الحكومة الكويتية إلى المحافظة على إنتاج النفط الخام عند أو بالقرب من طاقتها الإنتاجية على مدار السنة لدعم نمو الصادرات.

وبالرغم من ذلك، يتوقع أن تظل رسوم الإنخفاض في القيمة مرتفعة لبعض البنوك في عام 2012 نظراً للحاجة إلى تغطية الاحتياطي المنخفض لخسارة القروض. ومن خلال الاستعراض السريع للأداء المالي للبنوك الكويتية خلال النصف الأول من 2012 والذي شمل تسعة بنوك، يتضح أن بيئة التشغيل استمرت في كونها تحدياً أمام البنوك الكويتية في عام 2012، نظراً للتحديات التدريجية للاقتصاد. وبلغ صافي الربح الخاص بسماسي البنوك التسعة التي شملها بحثنا 260,3 مليون دينار خلال النصف الأول من 2012، وذلك نظراً لزيادة المخصص الإجمالي المحمل من قبل هذه البنوك بنسبة 20,1% إلى 394,3 مليون دينار في النصف الأول من 2012، في حين كان مبلغ المخصص الإجمالي أكبر من المقاصة بنسبة 328,4 مليون دينار في النصف الأول من 2012، وكانت الزيادة في المخصص الإجمالي أكبر من المقاصة بنسبة 4,4% للزيادة في إجمالي صافي إيرادات التشغيل بمبلغ 981,1 مليون دينار خلال النصف الأول من 2012 (النصف الأول من 2011: 939,6 مليون دينار)، بلغ إجمالي أصول هذه البنوك الكويتية التسعة 50,7 مليار دينار وهي زيادة بنسبة 4,4% خلال النصف الأول من 2012 عن مبلغ الـ 48,5 مليار دينار المسجلة كما في نهاية عام 2011. وتم تدعيم الزيادة في الأصول الإجمالية بزيادة 4,1% في إجمالي التمويل ليصل إلى 32 مليار دينار في النصف الأول من 2012 مقارنة بمبلغ 30,7 مليار دينار في النصف الأول من 2011. وفي الوقت نفسه، زادت الودائع الإجمالية بنسبة 3,6% على أساس سنوي لتصل إلى 30,8 مليار دينار في النصف الأول من 2012 مقارنة بمبلغ 29,7 مليار دينار في النصف الأول من 2011، تم ملاحظة زيادة في حقوق الملكية دون تغيير تقريباً بمبلغ 6,6 مليارات دينار في النصف الأول من 2012.

وكان في نهاية النصف الأول من 2012، وباتت بيت التمويل الكويتي في المرتبة الأولى كأكبر بنك في الكويت، بنسبة 70,4% من مجموع أصول البنوك الإسلامية في الكويت كما في النصف الأول من 2012. وكما في نهاية النصف الأول من 2012، وباتت أصول البنوك الإسلامية الوتيرة التصاعديّة لتصل إلى 11% على أساس سنوي مقابل 11,8% على أساس سنوي فقط في نهاية العام 2011. ونما إجمالي الأصول من 19,8 مليار دينار في الربع الأول من 2012 إلى 19,9 مليار دينار كما في نهاية النصف الأول من 2012 ليصل إلى 43,2% من إجمالي أصول النظام المصرفي، وكان البنك الأهلي المتحد أبرز البنوك التي شهدت نمواً من حيث نسبة النمو (+21,7%) على أساس سنوي لتصل إلى 2,9 مليار دينار، تلاه بنك بوبيان (+19,4%) على أساس سنوي لتصل إلى 1,7 مليار دينار، ثم بيت التمويل الكويتي (+8,5%) على أساس سنوي لتصل إلى 14 مليار دينار، ثم بنك الكويت الدولي (+8,4%) على أساس سنوي لتصل إلى 1,2 مليار دينار.

وزادت ودايع البنوك الإسلامية بنسبة 10,9% على أساس سنوي (2011: 17,9%) على أساس سنوي لتصل إلى 13,1 مليار دينار كما في نهاية النصف الأول من 2012. ويرجع العامل الرئيسي في النمو إلى نمو ودايع البنك الأهلي المتحد بنسبة 27+ على أساس سنوي لتسجل 1,9 مليار دينار ثم يليه بنك بوبيان (+19,3%) على أساس سنوي لتسجل 1,3 مليار دينار، يليهما بنك الكويت الدولي (+17,5%) على أساس سنوي لتسجل 0,8 مليار دينار، ثم بيت التمويل الكويتي (+6,4%) على أساس سنوي لتسجل 0,9 مليارات دينار. وعلى صعيد التمويل، زاد إجمالي التمويلات الإسلامية المقدمة بنسبة 7,7% على أساس سنوي (2011: 6,6%) على أساس سنوي.

المسجلة في يوليو 2011. وشهد النمو الكلي للقروض زيادة بنسبة 3% في الأشهر السبعة الأولى من عام 2012، وفي حالة استمرار الزخم الحالي لنمو القروض للفترة المتبقية من العام، فإن نمو القروض لعام 2012 ككل سيقدر عند نسبة 5,2% (2011: 11,6%). ويعد التحسين التدريجي للبيئة التشغيلية في الكويت فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية الكويتية في الوقت المناسب من الأمور الضرورية لانتعاش نمو قروض النظام المصرفي في عام 2012.

وزاد النمو الكلي للودائع بنسبة 11,5% على أساس سنوي ليصل إلى 32,4 مليار دينار في يوليو 2012 مقارنة بنسبة 13,56% على أساس سنوي في يونيو 2012. وزادت ودايع القطاع الخاص والتي تغل في إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 5,3% على أساس سنوي لتصل إلى 27,2 مليار دينار في يوليو 2012 (يونيو 2012: 10,6%) على أساس سنوي بمبلغ 28,1 مليار دينار). وفي الوقت نفسه، نمت ودايع القطاع العام بنسبة 61,01% على أساس سنوي لتصل إلى 5,2 مليارات دينار في يوليو 2012 (يونيو 2012: 73,50%) على أساس سنوي بمبلغ 4,3 مليارات دينار).

وإدى النمو الكبير للودائع مقابل نمو القروض إلى ارتفاع سيولة فائض النظام المصرفي لتصل إلى 6 مليارات دينار كويتي في يوليو 2012. وحققت فائض السيولة في يوليو 2012 فائضاً أكبر من فائض السيولة المسجل في الربع الأول من 2011 وهو 5,9 مليارات دينار والفائض المسجل في شهر يوليو 2011 وهو 3,8 مليارات دينار.

وإصل إجمالي أصول القطاع المصرفي توسعه، بزيادة قدرها 8,84% على أساس سنوي في يوليو 2012 ليصل إلى 46,1 مليار دينار في يوليو 2012. وكانت هذه الزيادة من 45,3 مليار دينار في الربع الأول من 2012 و 42,4 مليار دينار في يوليو 2011.

وفيما يتعلق بجسوة الأصول، بلغت القروض المتعثرة ذروتها في الكويت في عام 2012 مع تحسن تدريجي في نوعية الأصول.

وتوقع استمرار الانتعاش القوي للقطاع العقاري في الكويت نظراً لحجم المعاملات الأخيرة المسجلة خلال الربع الأول من 2012. ويواصل الطلب القوي على العقارات السكنية والاستثمارية في دعم المعاملات العقارية ولكنها تتأثر إلى حد ما بتباطؤ القطاع العقاري التجاري.

وإدى زيادة الرقابة وخطط الإنفاق الحكومي إلى دعم الثقة وتحسين النظرة العامة في سوق العقارات، ومن المتوقع أن تعمل خطة التنمية الكويتية، والمالفة 37 مليار دينار على تحفيز النمو في القطاع السكني، في الوقت الذي تعزز فيه الهيئة العامة للاستثمار في الكويت استثمار مليار دينار في قطاع العقارات الاستثمارية والتجارية، وبالتالي، فإننا نرى أن سوق العقارات في الكويت وخاصة فيما يتعلق بالعقارات السكنية سيظل متصاعداً للفترة المتبقية من عام 2012.

وإلى صعيد القطاع المصرفي، واصل النمو الكلي أداءه القوي بنسبة 4,6% على أساس سنوي في يوليو 2012، مقارنة بنسبة 4,4% على أساس سنوي في يونيو 2012. نتيجة لقوة نمو الاقتراض في بعض القطاعات الفرعية، وكان نمو القروض في يوليو 2012 الأعلى منذ 27 شهراً، وهو أعلى من نسبة الـ 2,9% على أساس سنوي المسجلة في الربع الأول من 2012 ونسبة الـ 1,1% على أساس سنوي

والهند. وخلال السنوات الأخيرة، كانت الاقتصادات النامية والناشئة بمثابة المصدر الوحيد للزيادة الإضافية في الطلب على النفط، (تبلغ الزيادة التراكمية 15 مليون برميل يومياً منذ عام 2000). ونظراً لقوة النمو الاقتصادي، تضاعف استهلاك الصين وحدها من النفط على مدى السنوات الـ 12 الماضية ليصل إلى 9,8 ملايين برميل يومياً في عام 2011. ومع التوقعات بأن تستمر هذه الاتجاهات المتباينة، سيجاوز الاستهلاك من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستهلاك من الدول الأعضاء بالمنظمة في غضون السنوات القليلة المقبلة.

سوق العقارات السكنية والاستثمارية في دعم المعاملات العقارية في الكويت، ولكنها تتأثر إلى حد ما بالتباطؤ في قطاع العقارات التجارية. وادى التصديق الرقابي بالإضافة إلى خطط الإنفاق الحكومي إلى تدعيم الثقة وتحسين التوقعات في السوق العقاري، وما يبعث على الطمأنينة أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بتطوير العديد من المشاريع التنموية في إطار الخطة الطموحة لسنة 2011 - 2014 من أجل تلبية الطلب المتزايد على الإسكان والمشاريع ويتضمن ذلك ما يلي:

● تقديم خدمات استشارية لمشروع السكة الحديد بتكلفة 2,5 مليار دينار. ● تقديم الخدمات الاستشارية لتطوير جزيرة فيلكا بتكلفة 2,1 مليار دينار لمدة 27 شهراً. ● تقديم مستشفى متخصص في العلاج الطبيعي، بسعة 500 سرير على مدى فترة استثمار قدرها 25 سنة. ● تقديم أول مدينة عمالية في جنوب الجهراء على الدائري السادس بمساحة 1,015,000 متر مربع، لتسع لـ 20,000 عامل تقريباً. ● ومن الملاحظ أن الاستثمارات في سوق العقارات المحلية كسرت حاجز المليار دينار بعد أن شهد الربعان الماضيان انخفاضاً في حجم المعاملات في هذا القطاع، مما يدل على مرونة القطاع، يتضح

توقع تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحيطة، التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن يشهد معدل الاقتراض حتى نهاية 2012 نمواً بنسبة 5,2%، مشيراً إلى أن تنفيذ خطة التنمية في الوقت المناسب ضروري لانتعاش الاقتراض. وأكد التقرير أن البيئة التشغيلية في الكويت لا تزال التحدي الأكبر أمام البنوك، متوقفاً أن التوقعات بشأن نمو الاقتصاد الكويتي على المدى القريب تعتبر جيدة، ومن المتوقع أن تدفع أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الاجتماعي لتعزيز النمو الاقتصادي المتوقع.

وتوقع التقرير أن يصل إجمالي الناتج المحلي الكويتي إلى 5,2% على أساس سنوي في 2012 على خلفية الزيادة الهائلة في الإنفاق في الموازنة الحكومية وهو أقل من نسبة الـ 8,2% على أساس سنوي المسجلة في عام 2011 ولكنه معدل نمو لا يزال صعباً (متوسط معدل النمو من 2007 إلى 2011: 3,2)، وسيواصل الإنفاق الحكومي كونه الداعم الرئيس للنمو الاقتصادي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى مرونة الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمارات الثابتة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتمكن الحكومة الكويتية من زيادة الإنفاق الاجتماعي نظراً لارتفاع أسعار النفط والغاز على مدار 2012، مما سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وتوقع أن تصل متوسط أسعار النفط في عام 2012 إلى 95,7 دولاراً للبرميل، وهو أعلى من متوسط 2011 والذي كان 95,1 دولاراً للبرميل مدعوماً من الطلب القوي من الاقتصادات الناشئة. كان التوسع في الاقتصادات الناشئة في السنوات الأخيرة أحد العوامل الرئيسية في زيادة الطلب على النفط والسلع الأساسية الأخرى. ومن المتوقع أن الاقتصادات النامية والناشئة أن تساهم بنسبة 76% من نمو الاقتصاد العالمي، المتوقع أن يكون عند نسبة 3,3%، في حين كانت مساهمتها فقط بنسبة 42% من نمو الاقتصاد العالمي في بداية العقد الماضي، وباتت الجزء الأكبر من هذا النمو من الصين

توقع تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحيطة، التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن يشهد معدل الاقتراض حتى نهاية 2012 نمواً بنسبة 5,2%، مشيراً إلى أن تنفيذ خطة التنمية في الوقت المناسب ضروري لانتعاش الاقتراض. وأكد التقرير أن البيئة التشغيلية في الكويت لا تزال التحدي الأكبر أمام البنوك، متوقفاً أن التوقعات بشأن نمو الاقتصاد الكويتي على المدى القريب تعتبر جيدة، ومن المتوقع أن تدفع أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الاجتماعي لتعزيز النمو الاقتصادي المتوقع.

وتوقع التقرير أن يصل إجمالي الناتج المحلي الكويتي إلى 5,2% على أساس سنوي في 2012 على خلفية الزيادة الهائلة في الإنفاق في الموازنة الحكومية وهو أقل من نسبة الـ 8,2% على أساس سنوي المسجلة في عام 2011 ولكنه معدل نمو لا يزال صعباً (متوسط معدل النمو من 2007 إلى 2011: 3,2)، وسيواصل الإنفاق الحكومي كونه الداعم الرئيس للنمو الاقتصادي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى مرونة الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمارات الثابتة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتمكن الحكومة الكويتية من زيادة الإنفاق الاجتماعي نظراً لارتفاع أسعار النفط والغاز على مدار 2012، مما سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وتوقع أن تصل متوسط أسعار النفط في عام 2012 إلى 95,7 دولاراً للبرميل، وهو أعلى من متوسط 2011 والذي كان 95,1 دولاراً للبرميل مدعوماً من الطلب القوي من الاقتصادات الناشئة. كان التوسع في الاقتصادات الناشئة في السنوات الأخيرة أحد العوامل الرئيسية في زيادة الطلب على النفط والسلع الأساسية الأخرى. ومن المتوقع أن الاقتصادات النامية والناشئة أن تساهم بنسبة 76% من نمو الاقتصاد العالمي، المتوقع أن يكون عند نسبة 3,3%، في حين كانت مساهمتها فقط بنسبة 42% من نمو الاقتصاد العالمي في بداية العقد الماضي، وباتت الجزء الأكبر من هذا النمو من الصين

تداول 106 عقارات خاصة بـ 33,2 مليون دينار و 17 عقاراً استثمارياً بـ 9 ملايين

في المرتبة الرابعة من خلال تداول 17 عقاراً تم تداول 11 عقاراً منها في العقار الخاص و 6 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

عقاراً منها في العقار الخاص و 5 عقارات في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 6 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة. حولي في المركز الثاني

وإحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 22 عقاراً تم تداول 16 عقاراً منها في العقار الخاص و 5 عقارات في العقار التجاري وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة. مبارك الكبير ثانياً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقاراً تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع. الفروانية رابعاً

عقاراً منها في العقار الخاص و 5 عقارات في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 6 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة. حولي في المركز الثاني

وإحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 22 عقاراً تم تداول 16 عقاراً منها في العقار الخاص و 5 عقارات في العقار التجاري وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة. مبارك الكبير ثانياً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقاراً تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع. الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية وجاءت في إحصاءات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 الى 16 أغسطس الماضي عن 5 صفقات مليونية بقيمة 14,2 مليون دينار جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

كشفت إحصاءات ادارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 الى 16 أغسطس الماضي عن 5 صفقات مليونية بقيمة 14,2 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 3 صفقات تمت في العقار الخاص و صفقة تمت في العقار التجاري و صفقة تمت في العقار الاستثماري. اما الـ 3 صفقات التي تمت في العقار الخاص فكانت عبارة عن بيت مساحته 2028 متراً

المتداوله خلال الفترة نفسها بلغ 11 عقاراً بقيمة 14,2 مليون دينار، حيث بلغ إجمالي الصفقات المتداوله 4 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 7 عقارات. فإن محافظة الاحمدى جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 12 الى 16 أغسطس الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداوله 46 عقاراً تم تداول 41

العقود المسجلة

المحافظة	خاص استثماري	تجاري	الحرفي الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	13	0	0	0
حولي (2)	11	5	1	0
الفروانية (3)	16	0	0	0
مبارك الكبير (4)	18	0	0	0
الاحمدى (5)	41	5	0	0
الجهراء (6)	7	0	0	0
المجموع	106	17	1	0

العقود المسجلة

المحافظة	خاص استثماري	تجاري	مخازن صناعي
العاصمة (1)	0	0	0
حولي (2)	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0
مبارك الكبير (4)	3	0	0
الاحمدى (5)	6	0	0
الجهراء (6)	2	0	0
المجموع	11	0	0

العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 20 عقاراً، واستقر المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار التجاري كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المخازن» و«المعارض» والشريط الساحلي» خلال هذه الفترة. الوكالات العقارية اما عن العقارات المتداوله لسوكالات بإدارتي التسجيل

أظهرت إحصاءات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 الى 16 أغسطس الماضي أن هناك انخفاضاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 5 يوليو إلى 9 أغسطس الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداوله للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 106 عقارات بمبلغ قدره 33,2 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 17 عقاراً بقيمة 9 ملايين دينار وبلغ عدد العقار التجاري عقاراً واحداً بقيمة 4,5 ملايين دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو الشريط الساحلي أو المخازن أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 12 الى 16 أغسطس الماضي بلغ 124 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداوله 142 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 18 عقاراً، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع عقارين مقارنة بالأسبوع السابق.

وإحصاءات وزارة